قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠٠٣

بشأن الموافقة على الاتفاقية الموقعة

فى فيينا بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢

بين حكومة جمهورية مصر العربية

ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

لإنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الموقعة فى فيينا بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢ بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شوال سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٧ ديسمبر سنة ٢٠٠٣ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٥ يناير سنة ٢٠٠٤ م) .

اتفاقية بين كل من

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

وحكومة جمهورية مصر العربية

بشأن إنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر

إنه بموجب القرار رقم GC ١١/٧ الصادر بتاريخ الرابع من ديسمبر ١٩٩٧ قام المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بحث الدول المانحة على المساهمة بسخاء فى تمويل التمثيل الميدانى ، كما حث الدول المتلقيــة أيضًا على المساهمــة - بما يتوائم مع إمكانياتها ومواردها - فى تمويل تأسيس مكاتب لتوفير الخدمات الفنية بناء على طلب دول الأقاليم التى تتواجد بها هذه المكاتب .

وحيث إن حكومة جمهورية مصر العربية(التى سيشار لها "بالحكومة") قد طالبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (التى سيشار لها "باليونيدو") بتأسيس مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر لدعم التعاون فى جمهورية مصر العربية على المستويين القومى والإقليمى كما أكدت التزامها بالمساهمة فى نفقات المكتب الإقليمى لليونيدو .

وبموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الموقعة فى فيينا بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٧ وبموجب الخطاب الصادر فى الرابع من أبريل ٢٠٠١ قد أكدت الحكومة التزامها بشأن تغطية نفقات المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر .

وحيث إن اليونيدو قد اتخذت قراراً بشأن إنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر .

بناء عليه تم الاتفاق بين كل من اليونيدو وحكومة جمهورية مصر العربية على ما يلى :

(المادة رقم ١)

١ - يتحمل المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر مسئولية توفير الدعم والاستشارة الفنية فى المجالات ذات الأولوية التى تهم دول المنطقة . كما يتناول المكتب القضايا ذات الأهمية الإقليمية ، ويقوم بتحليل قضايا التنمية الصناعية ذات البعد الإقليمى ويقترح الإجراءات الملائمة لتقديم الدعم الفنى للمشروعات . يقوم المكتب أيضًا بالتعامل مع مؤسسات التنمية والتمويل متعددة الأطراف العاملة فى المنطقة ، ويفتح سبل الحوار والمفاوضات مع الدول الأعضاء مفوضًا عن اليونيدو يقوم أيضًا المكتب بتعبئة الموارد الإقليمية كما يأخذ على عاتقه بعض وظائف المتابعة والتنسيق التى تطرأ من حين لآخر .

٢ - يقوم المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر بوظيفة مكتب تمثيل اليونيدو فى مصر .

٣ - يرأس المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر مندوب لليونيدو هو بمثابة ممثل للمنظمة ورئيس للمكتب الإقليمى فى مصر وممثل للمنظمات الدولية / الإقليمية العاملة فى مصر (ويتم الإشارة له بممثل المنظمة) . ومن خلال قيامه بمهام وظيفته أو وظيفتها يقوم ممثل المنظمة بموجب سياسة وإجراءات التمثيل الميدانى وبالتنسيق مع المقر الرئيسى والعمل على :

(أ) دعم وتنشيط الخدمات المقدمة من اليونيدو فى مصر والمنظمة ،

(ب) تطوير إطار استراتيجى للتعاون ، إضافة إلى برنامج عمل سنوى ، وعلاقة شراكة فعالة بين كل من مصر واليونيدو ، وتنمية العلاقات المثمرة والاتصالات بالحكومة ، وجمعيات رجال الأعمال ، والمشروعات ، والمنظمات غير الحكومية ، وجميع هيئات الأمم المتحدة والمنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى جميع ممثلى المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف ،

(جـ) قيادة وتنسيق البرنامج الكلى وتنمية المشروعات وتعبئة الموارد المادية فى مصر وعلى المستوى الإقليمى ،

(د) تقديم الدعم والمتابعة والمساهمة فى إدارة جميع أنشطة اليونيدو فى مصر وعلى المستوى الإقليمى ،

(هـ) تنفيذ المشروعات وتقديم المشورة فى حدود المعايير التى تم وضعها ،

(و) إدارة الفريق متعدد الاختصاصات العامل بالمكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر بغرض تقديم دعم فنى متميز لمكاتب اليونيدو الميدانية ولبرامج اليونيدو فى المنطقة ،

(ز) قيادة عملية التنمية وتنفيذ برامج وأنشطة اليونيدو على المستوى الإقليمى ، بالتعاون الوثيق مع غيره من ممثلى اليونيدو فى المنطقة ومع المقر الرئيسى .

(ح) التأكد من قيام المكتب الإقليمى فى مصر بوظيفته كنقطة إتصال فى شبكة المعلومات الخاصة باليونيدو .

(ط) دعم التفاعل الإيجابى والاستفادة المتبادلة بين اليونيدو وغيره من المؤسسات الإقليمية وتحت الإقليمية العاملة فى المنطقة ، ومنها تعبئة الموارد عن طريق مؤسسات التنمية المالية .

(ى) إخطار وتقديم المشورة للمكتب الرئيسى لليونيدو بشأن التغيرات فى أنماط المطالب على المستوى الإقليمى .

(ك) إدارة المكتب وموارده والعمل على استمراريته ، خاصة من خلال تعبئة الدعم المقدم من مصر سواء كان ماديًا أو عينيًا .

(المادة رقم ٢)

١ - يشترك اليونيدو والحكومة فى تمويل تأسيس وإدارة المكتب الإقليمى لليونيدو بمصر. تقوم الحكومة بالمساهمة فى تغطية نفقات المكتب الإقليمى لليونيدو عن طريق توفير الموارد التى تم إدراجها فى الملحق (أ) .

٢ - تقدم الحكومة إسهاماتها سنويًا فى الربع الثالث من العام ، فى حساب يتم تخصيصه لهذا الغرض من قبل المدير العام لليونيدو (الملحق ب) . ويقوم اليونيدو بإدارة هذه الموارد طبقًا للقيود والقواعد المالية المتبعة ويعتبر استمرار عمل المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر رهنا بقيام الحكومة بدفع حصتها السنوية فى الموعد المحدد . أما مستوى المساهمات فسيتم مراجعته عند مد العمل بالاتفاقية .

(المادة رقم ٣)

١ - تطبق الحكومة فى تعاملاتها مع اليونيدو ، وممتلكاته وموارده وأصوله والعاملين به بمن فيهم ممثل المنظمة وفريق العمل الخاص به فى مصر ، جميع شروط اتفاقية المزايا والحصانة الخاصة بالأمم المتحدة ، إلا فى حالة ما إذا كانت الحكومة قد وافقت على تطبيق اتفاقية المزايا والحصانات الخاصة بالوكالات المتخصصة على اليونيدو ، فتقوم الحكومة بتطبيق نصوص الاتفاقية المشار إليها ، بما فيها أى ملحق لهذه الاتفاقية يمكن تطبيقه على اليونيدو .

٢ - يتم منح ممثل المنظمة المزايا الإضافية والامتيازات والتسهيلات التى تمنح للدرجة المماثلة لدرجته بالبعثات الدبلوماسية .

(المادة رقم ٤)

يعتبر مستوى المزايا والحصانة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية عرضة للتعديل بما يتفق والاتفاقيات العامة التى يتم التوصل إليها بشأن المزيد من المزايا والحصانة بين السلطات المصرية المعنية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة العاملة فى جمهورية مصر العربية . ويتم الاتفاق على أى تعديل بهذا الشأن من خلال اتفاقية إضافية يتم إلحاقها باتفاقية إنشاء مكتب إقليمى لليونيدو فى مصر .

(المادة رقم ٥)

فى حالة نشوء نزاع بين اليونيدو والحكومة بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، لا يمكن تسويته عن طريق المفاوضات أو غيرها من وسائل التسوية ، يتم اللجوء للتحكيم بناء على طلب أى من طرفى الاتفاق . ويقوم كل طرف بتعيين محكم ، ثم يقوم المحكمان باختيار محكم ثالث يرأس عملية التحكيم . وفى حالة عدم قيام أى من الطرفين بتعيين محكم فى غضون ثلاثين يومًا من التقدم بطلب للتحكيم ، أو حالة عدم قيام المحكمين بتعيين محكم ثالث فى غضون خمسة عشر يومًا على تعيينهما يحق لأى من الطرفين التقدم بطلب لرئيس محكمة العدل الدولية بتعيين محكم . أما إجراءات التحكيم فيقوم المحكمون بتحديدها ، ويقوم طرفا الاتفاقية بتغطية نفقات التحكيم طبقًا لتقييم المحكمين . ويتضمن الحكم الذى تم التوصل إليه بيانًا بأسباب الحكم ويقبله الطرفان بوصفه حكم نهائى غير قابل لطعن .

(المادة رقم ٦)

١ - تحل هذه الاتفاقية محل مذكرة التفاهم الموقعة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ فى فيينا بين حكومة جمهورية مصر العربية واليونيدو ويتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل حكومة جمهورية مصر العربية ، وتصبح سارية بمجرد قيام الحكومة بإخطار اليونيدو بالتصديق عليها . ويستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى يتم إلغائها طبقًا للفقرة الثالثة من هذه المادة .

٢ - إمكانية تعديل هذه الاتفاقية كتابة من قبل أى من الطرفين ويخضع التعديل لذات الإجراءات التى اتبعت عند الإبرام والتصديق .

٣ - يمكن إلغاء هذه الاتفاقية من قبل أى من الطرفين بموجب إخطار كتابى يرسل للطرف الآخر ، يتم بعده إلغاء الاتفاقية بعد مرور تسعين يومًا من تاريخ استلام الإخطار .

٤ - يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة خمسة أعوام يمكن بعدها مد العمل بها بموافقة الطرفين بموجب خطابات متبادلة .

ويشهد كل من الموقعين أدناه ، وهما المفوض الرسمى للحكومة والممثل الرسمى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتوقيعهما نيابة عن الأطراف هذه الاتفاقية المحررة باللغتين العربية والإنجليزية ، وبأن كل من النسختين بمثابة نسخة أصلية . وفى حالة الاختلاف فى التوصل إلى تفسير تكون الأولوية للنسخة الإنجليزية . تم الاتفاق بفيينا فى يوم التاسع عشر من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٢

عن منظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التوقيع :

الاسم : **كارلوس ماجارينيوس**

المدير العام

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : **على الصعيدى**

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

الملحق (أ)

للاتفاقية الموقعة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وحكومة جمهورية مصر العربية

بشأن تأسيس مكتب إقليمى لليونيدو فى مصر

المساهمات الحكومية

تقوم الحكومة بالإسهام فى تغطية نفقات المكتب الإقليمى لليونيدو فى مصر عن طريق توفير :

(أ) مساهمات عينية كما يلى :

- إنشاءات وتسهيلات .
- توفير مقر للمكتب :

* يتم تجهيزه وإعداده ويكون له مدخل خاص .
* وضع لافتة على المدخل باسم المكتب الإقليمى لليونيدو .
* يتم عرض رمز اليونيدو بصورة دائمة على المدخل .
* تكون مساحة المكتب ٢٦٣ متر مربع ، وعدد الغرف المتاحة ٦ (غرفة المدير العام هى غرفة مزدوجة + مساحة للاستقبال / المدخل + مطبخ صغير + عدد ٢ دورة مياه + ومساحة صغيرة للمعدات المكتبية) .
* إمكانية توصيل أجهزة الكمبيوتر ، وتوفير خطوط هاتفية ، وخط للفاكس .

- توفير مكان لانتظار السيارات الخاصة بالمكتب والعاملين به .
- إمداد الموقع بالكهرباء والماء ؛ وخدمات التنظيف ، والتأمين ، بالإضافة إلى تجديد المكتب عند الحاجة .
- توصيل خطوط هاتف وفاكس دولى .

(ب) مساهمة مادية تصل قيمتها إلى ٢٧٠٠٠ دولار أمريكى لتغطية النفقات المحلية بما فيها نفقات تعيين موظفين محليين .

● يتم دفع هذا المبلغ فى الحساب الخاص باليونيدو على أساس سنوى مقدمًا خلال الربع الأول من السنة المالية .

الملحق (ب)

للاتفاقية الموقعة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وحكومة جمهورية مصر العربية

بشأن تأسيس مكتب إقليمى لليونيدو فى مصر

رقم الحساب الخاص باليونيدو

١ - تقوم الحكومة بسداد الحصة السنوية بالدولار الأمريكى والبالغ مقدارها ٢٧٠٠٠ دولار فى الحساب التالى :

UNIDO/IDF account number : 949-2-416442

JPMorgan Chase, International Agencies Banking

ABA No. 021 000 021

1166 Avenue of the Americas, 43rd Floor, N.Y. 10036-2708

New York, USA

او

UNIDO General Account No. 0127-00662

Creditanstalt AG, VIC Branch

1- 1400 Vienna, Austria

IBAN No. AT 45 1100 0012 7006 6200

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٧ بشأن الموافقة على الاتفاقية الموقعة فى فيينا بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨ ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الاتفاقية الموقعة فى فيينا بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإنشاء مكتب إقليمى للمنظمة فى مصر .

ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٠٤/٣/١٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢١

وزير الخارجية

أحمد ماهر السيد